ظاهرة الإسلام السياسي في البلدان العربية بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية (جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 2011)

أ.عيسى محفوظ، باحث دكتوراه –جامعة بومرداس.

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة البحثية في تناولها لظاهرة الإسلام السياسي في البلدان العربية من خلال محاولة تحديد الأُطُر التَّاريخية والدِّينية والسِّياسية الَّتِي أوجدت الظاهرة، وكذلِك البحث في معرفة مضامين الفكر السِّياسي الإسلامي، والمرجعية الفكرية الَّتِي تنطلِق منها هذه الحركات لِترسيخ إيديولوجِيتها العقائدية، أضف إلى ذلِك مُحاولة تقديم ضبط مفاهيمي لِتعريف ظاهرة الإسلام السِّياسي كمفهوم وما يرتبط بِه من أفكار ينطلِقُ منها رُواد ودُعاة الإسلام السِّياسي في الدَّعوة لِبناء دولة إسلامية، ونأخذ كدراسة حالة تم رصدها في الواقع السياسي العربي حالة صعود التيار السياسي الإسلامي (جماعة الإخوان المسلمين) إلى سدة الحكم في مصر ، وما أفرزه ذلك من نقاشات وتساؤلات حول مدى قدرة الإسلام السياسي أن يقدم نفسه كبديل للحكم ، أمام تهاوي الأنظمة الاستبدادية الفاسدة تحث وقع حراك شعبي ثوري يستهدف إعادة بناء الدولة ، وإعادة صياغة مطالب الحقوق والحريات التي تنادي بها الشعوب العربية والإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الإسلام السياسي، مصر، جماعة الإخوان المسلمين، الدولة الإسلامية.

Abstract:

This research study launched in dealing with the phenomenon of political Islam in Arab countries by trying to determine the historical, religious and political frameworks that created the phenomenon, as well as research to find out the contents of the Islamic political thought and intellectual reference that these movements from which to consolidate its ideology ideological. Add to that; the attempt to provide tuning conceptual definition of the phenomenon of Political Islam as a concept and its associated ideas from which the pioneers and advocates of the of Political Islam in the call for the construction of the Islamic State, and we take as a case study have been monitored in the Arab political reality of the case of the rise of Islamic political power (the Muslim Brotherhood) to power in Egypt, what offered from discussions and questions about the ability of political Islam that presents itself as an alternative to the rule, in front of the erosion of corrupt authoritarian regimes urges signed a popular revolutionary movement aimed at rebuilding the country and re-drafting of the demands of the rights and freedoms proclaimed by the Arab and Islamic people.

Key words:

Political Islam, Egypt, Islamic Brothers Group, the Islamic State

مُقَدِّمَة:

لقد ربطت المجتمعات المسلمة خروجها من حالة التَخلُّف والتَّشرذم، بضرورة التَّأسيس لمشروع - نهضوي- حضاري، يستمدُّ أصوله الفكرية من الشَّريعة الإسلامية أي الانطلاق من قاعدة (الإسلام هو الحلّ والبديل الوحيد)، وذلك باعتباره كمنظومة فكريَّة كُلِّية تَتَّسِم بِأنَّها شاملة وصالحة في كل الأمكنة والأزمنة.

ولهذا برزت توجُّهات فكرية وإيديولوجية للتَّرجمة السِّياسية والاجتماعية للرِّسالة القرآنية، اجتهادا منها في التَّعريف بالإسلام كنظام سياسي يَستمِدُّ شرعيته انطلاقا من التَّجديد بخطاب العودة إلى النصّ والوحي الدِّيني في التَّشريع، و أخلقة المجتمعات الإنسانية، وسعيا منها إلى تكوين أُمَّة إسلاميَّة قويَّة ومُوَحَّدة،أي وجود رغبة جامحة في التَّأسيس لـ: الدَّولة الإسلاميَّة، تجعل من الإسلام أساس شرعيتها ومشروعيتها، وذلك ما شكَّل تحدِّيًا ورهانًا إستراتيجيا للمجتمعات الإسلامية، الّتي تُنادي بنداءات الوحدة والدَّعوة إلى جمع شمل الأُمَّة الإسلامية.

إِنَّ حركات الإسلام السِّياسي الّتي ظهرت في المجتمعات المسلمة انطلاقا من الجزائر، مصر... السُّودان، وصولا إلى باكستان وغيرها من البلدان المسلمة، قد برزت على الساحة السياسية بناءا على وجود خلفية سياسية ذات أبعاد دينية في ممارسة السِّياسية والوصول إلى السُّلطة، ولذلك كان التّوجُّه نحو استخدام الدِّين كعامل مُحَرِّك ومُحَرِّض لنهضة شعوبها والسَّير بها نحو بناء كيان سياسي متماسك ومُوَحَّد، وبالتَّالي فإنَّ هذه الحركات أو الأحزاب الإسلاميَّة قد رأت في الإسلام السِّياسي حلاً وبديلاً لنظم السِّياسة الفاسدة والفاشلة في تحقيق نهضة شعوبها والرُّقي بمستقبلها.

مشكلة الدراسة:

ما نلاحظه من خلال تتبُّع مجريات الأحداث، والحراك السِّياسي للشَّارع العربي في بدايات عام 2011، أنَّه برز بشكل جليٍّ وواضح نشاط الإسلاميين في السِّياسة، وتحريض الشُّعوب على ما يُسمَّى بـ : الصُّحوة الإسلامية و قولهم أنَّهم حاملين لـ: مشروع الإسلام الحضاري الذِي - حسبهم- يستهدف الدَّعوة إلى قيام دولة إسلامية تحكم وتحتكم لشَّريعة الإسلامية في تسيير شؤُون الدَّولة والمجتمع، وذلك ما سيتم التركيز عليه من خلال هذه الورقة البحثية، انطلاقا من الإجابة على الأسئلة التالية: **هل تشكل ظاهرة الإسلام السياسي الخيار البديل الذي ترتضيه المجتمعات المسلمة بصفة عامة، وفي حالة مصر بصفة خاصة؟، وكيف يمكن ربط تقدم وتحضر المجتمعات المسلمة بضرورة تأسيس الدولة الإسلامية؟، وهل تستطيع حركات وأحزاب الإسلام السياسي أن تشكل نموذجا لديمقراطية في المنطقة العربية، في ظل التحديات الداخلية والضغوط الخارجية؟.**

أهداف الدراسة :

إنَّ هذه الدِّراسة تستهدف أساسا:

- معرفة الخلفيات التَّاريخية والسِّياسية لبروز الحركات الإسلامية، وتتبُّع مسار تطوُّرِها.
- معرفة مضامين الفكر وطبيعة الخطاب السياسي لهذه الحركات.
- معرفة مواقف دول الغرب من الحركات الإسلامية.
- القدرة على الخروج بمقارنة بين النَّمُوذج الدِّيمقراطي الغربي، والمبادئ القيِّمة للحركات الإسلامية من خلال دراسة البيئة الفكرية والاجتماعية الحاضنة لهذه الحركات.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية الدراسة كونها تدرس البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي، أي جدلية ما تنادي به من أفكار حول الدولة والحكم وما يفرضه الواقع من حتميات وتحديات داخلية وخارجية.
- العمل على فهم السلوك والممارسة السياسية لحركات الإسلام السياسي.

فرضيات الدراسة:

- لقد ربطت المجتمعات المسلمة مسألة تحضُّرِها و تمدُّنِها بضرورة العودة إلى العمل بالتَّشريع الإسلامي، و التّأسيس لقيام الدَّولة الإسلامية.
- إنَّ فساد أنظمة الحكم دفع بالشُّعُوب المسلمة بالمُنداة إلى ضرورة العودة إلى الأصول الإسلامية.
- لقد رأت حركات الإسلام السّياسي في ترسيخ الخطاب الدِّيني و تعزيز الوعظ والإرشاد أداةً فاعِلة تجعلُ من نشاطِها أكثر عُمقًا و تجذرا داخِلَ المُجتمع.
- انهيار تجربة الإسلام السّياسي في الجمهورية العربية المصرية جاء كنتيجة حتميَّة للتّصادم الفكري، و الممارسة الواقعية مع نموذج الدّيمقراطية الغربيّة.

من هذا المنطلق لقد تم تقسيم البحث إلى محاور ثلاث:

- **المحور الأول: البناء الفكري لظاهرة الإسلام السياسي.**
- **المحور الثاني: دور الأحزاب الإسلامية في العملية السياسية.**
- **المحور الثالث: جماعة الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية وربيع 2011.**

أولا: البناء الفكري لظاهرة الإسلام السياسي.

تُشِيرُ مُفردة إسلام بمعانيها إلى ديانة أو منظومة من العقائِد والعِبادات، وتُشير بالمعنى الآخر إلى الحضارة التِّي نمت وازدهرت في ذلِك الدِّين(1)، إذ وعلى امتداد قرون طويلة ابتداءً من الخلافة الرَّشيدة ثُمَّ الأموية، ثُمَّ العبَّاسية، كانت لدَّولة الإسلامِية مكانة وهيبة بين جميع الأُمم اكتسبتها من خِلال ما حقَّقهُ الإسلام لِأبنائِهِ من أمجاد وانتِصارات على مرِّ العُصور والتَّاريخ، كمعارِك الإسلام الأولى في القادسية واليرموك، وأيضًا في حِطِّين والمنصورة وبيت المقدِس ... وغيرِها، كما كان نِظام الحُكم الإسلامي في عهدي الرَّسول محمد صلى الله عليه وسلم والخُلفاء الرَّاشِدين نموذج لِلحُكم الرَّاشِد ونِظامًا ديمُقراطِيًا عادِلاً لم تشهد الإنسانية مثيلاً لهُ على مرِّ الحِقب التَّاريخية لِلعالم الإسلامي(2)، ففي عهد الرَّسول محمد صلى الله عليه وسلم أصبح لِلمُسلمين مُجتمعًا سِياسيًا ودينيًا معًا، والنَّبي محمد صلى الله عليه وسلم رئيس الدَّولة بِصِفته هذِهِ حكم أرضًا وشعبًا أقام العدالة، وجمع النُّصوص، وقاد الجيوش، وشنَّ الغزوات، وأرسى الإسلام(3).

بحيثُ جاءت الرِّسالة الإسلامية لِبناء مُجتمع إنساني على أُسُس عادِلة تستنِدُ إلى مُرتكزات القِيم والشَّريعة الإسلامية، وفي ذلِكَ قد حقَّقَ مُجتمع المدِينة المُنوَّرة نموذجًا يقُوم على تساوي البشر بِالكرامة الإنسانية وحقِّهِم في اختيار قِيَمهِم ومُعتقداتِهِم، بحيث استطاع الرَّسول محمد صلّى اللّه عليه و سلَّم - فعليًا- أن يُؤسِّس لِمُجتمعٍ مدني قائِم على قيم و مبادئ الشَّريعة الإسلامية، بيد أنَّه و بانتهاء عهدي الرَّسول محمد صلّى اللّه عليه وسلَّم

والخُلفاء الرَّاشِدين، واجه المُجتمع الإسلامي عِدَّة تحدِّيات ومخاطِر أبرزها النَّزعة التَّشرذمية و التّمزُّق القبلي داخل المُجتمع الواحد، بحيث ظهرت حركات و فِرق إسلامية جعلت من الدّين الإسلامي أداة تبريرية في سفكِ الدِّماء، و تعطُّشِها الشَّديد لِلوصول إلى السُّلطة و الاستفراد بالحُكم، وهو ما جعل التَّاريخ الإسلامي يتميَّز بِخاصِّية مُعيَّنة، تبرز في وقوع العمل السِّياسي أو قيام الحركات السِّياسية أوّلاً، ثُمَّ ظُهور الفِرق و المذاهب بعد ذلك، و قد ترفع عن هذه الخاصّية تصرُّفات العرب الجاهلية الّتي عمَّقت من ميزة تداخُل السِّياسة مع الإسلام(4)، ومنذ الفترة الأولى (في النِّصف الثَّاني من عهد عُثمان بن عفَّان رضِي الله عنه)، و قبل أن يكتمل الفكر الفقهي للمسلمين، بدأت تبرز اتِّجاهات فكرية تقودُها حركات سياسية تُطالِبُ بِـ :الخِلافة وإقامة حكم يستند في تسيير أمور الرّعية إلى مبادئ و قيم التَّشريع الإسلامي(5)، فكانت المرجعية الفكرية لمختلف هذه الأحزاب والحركات الإسلامية تستند إلى أعمال وكتابات لمفكرين مسلمين، الَّذين كان لهم دورًا بارِزًا في التَّوظيف السِّياسي للعامل الدِّيني في أطروحاتهم وعقائدهم الإيديولوجية، وكان من أبرز كُتَّاب تلك المرحلة رُواد الفكر النَّهضوي الإسلامي أمثال: جمال الدِّين الأفغاني (1839-1879)، و محمد عبده (1845-1905)... وغيرهم، من دعاة أسلمة الدَّولة والمجتمع، بحيث امتزجت خطبهم السِّياسية بصبغة دينية وتدعو كلُّها إلى الأخذ بالإسلام أساسًا للإصلاح السِّياسي و الاجتماعي و الثَّقافي(6)... وذلك في سبيل استنهاض إرادة الأمّة نحو البناء الرُّوحي والتَّاريخي للدَّولة الإسلامية، وإعادة حكم الخلافة الإسلامية الَّذي ألغاه كمال أتاتورك يوم 02 مارس عام 1924، فكان لزامًا و واجبًا على مختلف الحركات الدِّينية التَّأسيس لتيارات سياسية ذات مرجعية إسلامية، تقوم على مجموعة من المرتكزات الفكرية

والسِّياسية، و الَّتي لا غنى عنها في توجيه التّصوُّرات السِّياسية لدولة إسلامية والحفاظ على هويتها وتماسكها(7).

فكان من أهمّ المرتكزات السِّياسية في الإسلام نذكر ما يلي(8):

أوَّلاً: الإيمان بفكرة (إيديولوجية) واحدة، مضمونها التفاف الدَّولة حول الإسلام عقيدة و شريعة، واعتبار الصِّيغة الإسلامية هي الَّتي تمثِّل الرَّبِطة السِّياسية و القانونية بين المسلمين في دولة الإسلام.

ثانيًا: الولاء للوحدة من خلال الحرص على وحدة وصفّ الأمة الإسلامية، وعدم الخروج عن الطَّريق الإسلامي فالمسلمون إخوة في الدِّين واتِّحادهم هو مصدر قوتهم، **يقول اللَّه تعالى: <<واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرَّقوا>>** (سورة الأنعام، الآية (162)) **وقوله سبحانه: <<إنَّ هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربُّكم فاعبدون>>** (سورة الأنعام، الآية (79))، وفي الحديث: **((من أتاكم وأمركم جميعً على رجل واحدٍ، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه))**)، صحيح مسلم، ج3، ص.148.

ثالثًا: التقيُّد بالشَّريعة والقانون الإسلامي، وذلك بربط ممارسة السِّياسية بما حدَّد الدِّين الإسلامي من قواعد ومبادئ ينبغي إتِّباعها، مثل الحكم بالعدل وأداء الحقوق والواجبات لأصحابها، وهذا يتَّضح من **قوله تعالى:<<إنَّ الله يأمركم أن تُؤدُّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين النّاس أن تحكموا بالعدل>>**(سورة النِّساء، الآية (58))، وإتِّباع المشاورة وتبادل الرّأي، في **قوله تعالى: <<شاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكّل على الله>>** (سورة آل عمران، الآية (159))، وعليه فإنَّ الحديث عن النَّشاط السِّياسي للحركات الدِّينية يكون مرتبط أساسًا بالدَّعوة إلى تبنِّي مختلف المبادئ والأحكام الواردة في الأصول الإسلامية (الكتاب، السنَّة والإجماع)، وأيضًا

اجتهادات علماء الفقه الإسلامي والَّتي على أساسها يمكن الوصول إلى التَّطبيق الفعلي والواقعي لتأسيس نظام سياسي إسلامي يحتكم للدِّين و الشَّريعة الإسلامية في تسيير شؤون الدَّولة والمجتمع، بالتَّالي فإنَّ الدَّولة الإسلامية الَّتي تدعو مختلف الحركات الدَّينية -الحزبية- لإقامتها، تقوم على مجموعة من الأصول والقواعد الكلية نوجز بيانها فيما يلي(9):

أوَّلاً- السِّيادة لشَّرع :

أي اعتبار إرادة الشَّرع فوق جميع الإرادات الأخرى، و إجماع الأصوليين على أنَّ الحكم هو خطاب الشَّارع المتعلِّق بأفعال المكلَّفين اقتضاءً أو تخييراً أو وضعًا وأنَّ العلم يخضع لأحكام الشَّريعة، والشُّورى لا تكون إلاَّ في الأمور المباحة، واستدلالاً على ذلك **يقول الله تعالى:<<إنَّ الحُكمُ إلاَّ لله أمَرَ ألاَّ تعبدوا إلاَّ إياه ذلك الدِّين القيم و لكن أكثر النَّاس لا يعلمون>>** سورة يوسف، الآية (40)، ويترتَّب على الأخذ بهذا المبدأ إخضاع جميع القضايا وأمور الرَّعية والرَّاعي لأحكام الشَّريعة الإسلامية.

ثانيًا- السُّلطة للأُمَّة:

يميِّز الشَّرع بين مصدر السُّلطة السِّياسية ومصدر النِّظام القانوني في المنهج الإسلامي، فالسُّلطة السِّياسية مصدرها الأمَّة، والنِّظام القانوني مصدره الشَّرع ولذا فإنَّ تولِّي السُّلطة أو الحجَّة القاطعة للحكم هو الشَّرع.

ثالثًا- سيادة القضاء:

يتميَّز القضاء في ظل نظام سياسي إسلامي بالاستقلالية والحياد، والخضوع لأحكام الشَّرع، بحيث يبتعد الحاكم عن التدخُّل في حرمة القضاء، ويعمل على سنّ قوانين وضمانات دستورية تحول دون المساس بهيبة ونزاهة وحيادية القضاء في الدَّولة الإسلامية.

رابعًا- صيانة الحقوق و الحرِّيات العامَّة:

لقد جاءت الشَّريعة لتحقيق مصالح العباد الدِّينية والدُّنيوية، وذلك ما يتجلَّى من حلال ما سُمِّي بـ:الكليات الخمس وهي: حفظ الدِّين، حفظ النَّفس، حفظ العقل، حفظ المال وحفظ العرض، وقد اعتبرتها الشَّريعة من الضَّروريات الواجب تحقيقها، وارتقت بها إلى مستوى الحرمات الَّتي لا يجوز ويحرَّم انتهاكها أو اختراقها.

خامسًا-الحسبة:

الحسبة هي الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وتعتبر ركن أساسي في الدَّولة الإسلامية، بها يصان الدِّين و تقدَّس أحكامه، وهي أولى مهام الحكومة الإسلامية، فهي إذن سلطة تخولها الشَّريعة لكافَّة المسلمين في سبيل دفع المظلمة ودرءِ المفاسد، وهو ما من شأنه أن يُشكِّل صمّام آمن للمجتمع الإسلامي ويحول دون طغيان الأئمَّة، ودون فساد الرَّعية وحتَّى يبقى الدِّين محفوظًا من الخلل، والأمَّة معصومة من الزُّلل.

سادسًا- الشُّورى:

تعتبر الشُّورى طابعًا سياسي للجماعة وركن أساسي في الحكم الإسلامي، **يقول الله تعالى: <<والَّذين استجابوا لربِّهم وأقاموا الصَّلاة وأمرهم شورى بينهم وممَّا رزقناهم ينفقون>>** (سورة الشُّورى، الآية (38)).

استنادًا لما سبق، يتضح أنَّ المنطلق الفكري لحركات الإسلامية يتمحور حول تقديم مفهوم شامل لدَّولة الإسلامية، والأخذ بمختلف المبادئ والأصول الكلِّية المشكِّلة لها، كمرجعية فكرية يمكن البناء من خلالها في الدِّعاية السِّياسية وخطبها الإيديولوجية، و يمكن استيعاب المرجعية الفكرية لحركات الدِّينية من خلال البحث في تحليل الخطاب الدِّيني المعاصر، وآلياته ومنطلقاته الفكرية.

ثانيا : دور الأحزاب الإسلامية في العملية السياسية.

تختلف الأدبيات الغربية والعربية في تقديمها فهمًا دقيقًا أو تعريفًا واضِحًا وموحَّدًا لمفهوم الإسلام السِّياسي ، بحيث تقدِّم جلّ الأطروحات الغربية النَّشاط الإسلامي المؤسَّس عامَّة على أنَّه ظاهرة موحَّدة و جامعة سواءً سمِّيت بـــ : التوجُّه الإسلامي أو الإسلام السِّياسي أو الإسلام الأصولي، ولقد ترسَّخ هذا الطَّرح وتعزَّز أمام التوجُّه الأمريكي في إعلانه الحرب على الإرهاب كردّ فعل على هجمات 11 سبتمبر 2001، وبالتَّالي ربط ظاهرة الإسلام السِّياسي بنشاط حركات إسلامية إرهابية، واعتباره مفهوم مضلل يقوم على افتراضات ووصفات سياسية خاطئة تتبنَّاها أقلِّية من النُّشطاء (المحرّضين) الَّذين يشتغلون في الدِّين لتحقيق مآرب سياسية ومصالح شخصية دائمة، فيذهب زعماء وكبار المسؤولين الغربيين إلى تصنيف كلّ ما يقع تحت عنوان الإسلام السِّياسي ضمن نظرية صراع الحضارات للمفكِّر(صامويل هنتغتون)، الَّذي صوَّر العالم الإسلامي كخطر داهم لحضارة الغربية، و التَّسويق السِّياسي لفكرة ربط الإسلام بالإرهاب والحرب ، وأيضًا يعتبر الفكر الغربي أنَّ مفهوم الإسلام السِّياسي ليس له سوابق تاريخية، وأنَّه مصطلح أمريكي المنشأ تمَّ تداوله بعد الثَّورة الإيرانية و سقوط نظام الشَّاه في إيران عام 1979، وأنَّ الإسلام السِّياسي يعدّ خروجًا عن السِّياسات الموالية له، وأنَّه ومع تصاعد تيار القومية العربية منذ مطلع الخمسينات، كان إجبارًا سياسيًا على الغرب في تشجيع قيام تحالف بين الدُّول الإسلامية المحافظة بقيادة المملكة العربية السَّعودية وباكستان لترجيح كفَّة إسلام شمولي موحَّد وموالي للغرب لمواجهة مدّ القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر وتلك الدُّول المتحالفة مثل: (الجزائر، العراق، ليبيا، سوريا واليمن الجنوبي) (10).

كما يرى جلّ الغربيون أنَّ العالم الإسلامي المُعاصِر، جميع الحروب الَّتي يشهدها هي حروب دينية كحركة طالبان في أفغانستان، وهي حركات أو جماعات أصولية يرتكز فكرها على الشَّريعة الإسلامية،وبالتَّالي اعتبار الإسلام السِّياسي عبارة عن شمولية دينية، تُكرِّس التطرُّف والعنف السِّياسي والإرهاب، قصد تحقيق مآرب سياسية ذات أبعاد وخلفية دينية(11).

أما في الفكر العربي فإنَّ فهم ظاهرة الإسلام السِّياسي يستدعي النَّظر إليها من زاوية أنَّها عبارة عن مجموع الجهود الضَّاربة في عمق التَّاريخ الإسلامي، والَّتي تستهدف إعادة تشكيل البنية الثَّقافية والاجتماعية العربية والإسلامية، بحيث ظهر الإسلام السِّياسي على شكل صراع فكري أخذ منحيين(12):

منحى تجديدي مثَّلته المدرسة الإصلاحية بريادة ''جمال الدِّين الأفغاني''، و''محمد عبده''، وكان اتِّجاه فكري يسعى إلى إعادة قراءة النصّ والتَّاريخ الإسلاميين قراءة جديدة، ومنحى حداثي استبطن الثَّقافة الغربية وعمل على استعارة قوالبها الفكرية ومؤسَّساتها، مثل كتابات ''زكي الأرسوزي''، و''طه حسين''.

كما أنَّ بروز الإسلام السِّياسي جاء كردّ فعل على جهود الحداثيين في الاستئثار بالسُّلطة واعتماد العنف و القهر لتَّعامل مع دعاة التَّغيير السِّياسي والتَّجديد التَّاريخي، وبالتَّالي عمل الإسلام السِّياسي على إعادة توليد الأفكار والمؤسَّسات السِّياسية والتَّاريخية، قبل أن ينحى منحى القُبول والانفتاح على أطروحات الدِّيمقراطية من قيم وتعدُّدية سياسية ودولة الحقّ والقانون، بحيث يقدِّم التَّيار الإسلامي نفسه على أنَّه حامل لمشروع حضاري تحت شعار الإسلام السِّياسي ،غير أنَّ الحديث عن الإسلاميين أصبح حديثًا مضلّلا تختلط فيه الأضداد، فالكتابات السِّياسية تستخدم تعبير أن الإسلام السِّياسي في إشارة منها إلى ''حركة طالبان''،

أو الأحزاب الإسلامية مثل: حزب العدالة والتَّنمية التُّركي، وعند البحث في مرتكزات الفكر السِّياسي الإسلامي، نجد أنَّ جلّ مُفكِّريه قد اعتبروا أنَّ الظَّاهرة -الإسلام السِّياسي- قد ارتبطت بحدثين هما انتصار الخميني في إيران عام 1979، واجتياح الجيش السُّوفياتي لأفغانستان، واللَّذان كان لهما نتائج عزَّزت من نشاط الحركات الأصولية وساعدت في نشر عقيدتها، كما أن هناك من يعتبر أنَّ الإسلام السِّياسي داء ألمَّ بالإسلام والأمَّة الإسلامية، وأنَّ الَّذي جاء به هو المشروع الأصولي الَّذي يعمد إلى توظيف النص القرآني بما يخدم آفاقه الضيِّقة، في حين يجب العمل على أن يستعيد الإسلام دوره الحضاري والرَّاقي الَّذي يسمح بتعدُّدية الآراء، ويفسح المجال للاختلاف و التَّباين، ويتقبَّل فكرة حرِّية الآخر في التَّفكير وإبداء الرَّأي بشكل مختلف، وبالتَّالي السَّماح في خلق نقاشات فكرية مبنية على تولُّد تعدُّدية الأصوات والأفكار والوصول إلى حالات الاتِّفاق والإجماع(13).

إنَّ الأحزاب الإسلامية من خلال نشاطها السِّياسي تنطلق من مقاربة الإسلام الحضاري ، التي تقدِّم رُؤية حضارية للفهم الصَّحيح للإسلام ودحض أطروحات النُّخب العربية الَّتي تعتقد أنَّ الإسلام يصلح فقط للأحوال الشَّخصية وليس له إلاَّ اتِّصال بسيط جدًّا بالحياة العامَّة، وأن لهذه المقاربة مجموعة من المبادئ والخصائص، ونذكر منها خمسة مبادئ أساسية، هي(14):

1. الإيمان وتقوى الله.
2. حكومة عادلة وأمينة.
3. شعبٌ حرّ ومستقلّ.
4. العمل الدَّؤُوب من أجل التمكُّن من المعرِفة وإتقانِها.
5. تنمية اقتصادية شاملة.

فهذه المقاربة تتميَّز أنَّها شاملة، ولها تطبيقات واسعة على مختلف الأصعِدة، فهي تشمل البعدين الرُّوحي والمادِّي، وكذلك السِّياسي والدِّيني، حيث البرنامج السِّياسي المقدَّم من قبل مختلف الحركات والأحزاب الإسلامية، يقوم على أدلجة المتغيِّر الدِّيني في جلّ خِطاباتها السِّياسية، وذلك سعيًا منها في توسيع قاعِدتها الشَّعبية، ومنها كسب الشَّرعية السِّياسية والقانونية، لِما تُنادي به من مبادئ وأفكار في إصلاح الفرد والمجتمع، ومن ثمَّ الوصول إلى التَّأسيس الواقع للدَّولة الإسلامية، وفي خضم هذا السياق يمكن تسجيل بعض الملاحظات على ما تحمله هذه الحركات والأحزاب من أفكار، يتمّ صياغتها والتَّرويج لها فيما يُسمَّى (المشروع الحضاري الإسلامي)، وهذه الملاحظات نوجِزُها في العناصِر التَّالي ذِكرُها(15):

أوَّلاً: مستوى الخِطاب:

إنَّ المشروع الحضاري يستهدف مستوى حضاريًا، ويخاطِب الأمَّة الإسلامية سعيًا على إعادة صياغتها بالكامل، وبعث روح الإبداع والحركة الفكرية والمضي- على الطَّريق الصَّحيح-(الصِّراط)- الَّذي أراده لها كتاب الله وسُنَّة الرَّسول صلّى الله عليه وسلم، وممارسات الصَّحابة والسَّلف الصَّالح، والمشروع الحضاري ليس مجرَّد سعي مرحلي، أو حركة متموضعة في بيئة محدَّدة أو لحظة زمنية، بل هو نشاط موصول لتحقيق هدف قد يستغرق أجيالاً بِكاملها، كما أنَّه يتأتَّى تحويل مطالب المشروع من مستوياته النَّظرية إلى واقع الحياة اليومية الإسلامية من خلال جهد ومعادلة فكرية، مركَّبة من طبقتين، أولاهما: رسم خارطة عمل قادرة على احتواء كلّ نشاط إسلامي على مدى العالم الإسلامي كلَّه، والتَّنسيق بين مفرداته وجعلها تمضي صوب قضية واحدة ومشتركة، وثانيهما: تحفيز إرادة العمل والعطاء والإبداع على كلّ المستويات، أي السَّماح ببروز قيادة فكرية تأخذ على عاتقها مهمَّة تجميع الطَّاقات والكفاءات،

وخلق حالة من الوفاق الفكري المُؤهَّل لمواجهة تحدِّيات التمزُّق الفكري والسِّياسي، وضغوط العزلة والقطيعة، بل الخصومة والعداء الَّتي تحكم علاقات الإسلاميين في العالم.

ثانِيًا: مطالب اللَّحظة التَّاريخية:

إنَّ الشَّخصية الإسلامية في مستواها الحضاري تصطدم بحضارة الغرب المتفوِّقة، وهو ما يفرض عليها شبكة معقَّدة من المتغيِّرات وعوامل الشِدَّة والتَّحدِّيات، وأمام ذلك يستوجب العودة للتَّاريخ الإسلامي أثناء صياغة المشروع الإسلامي ، بما يحفظ لهذه الشَّخصية ملامحها المنفردة، ويُعينُها على الإخلاص لثوابتها الشَّرعية، ولذا فإنَّ الحتمية التَّاريخية الَّتي أفرزت فكر غربي مُعولم، تفرض الدُّخول في حوار مع حضارة الآخر، والعمل على توظيف أكبر قدر من المُعطى الغربي بما يتلاءم ومبادئ المشروع الحضاري.

ثالِثًا: محاولة مواكبة منهج العِلم:

إنَّ المرتكزات الفكرية الَّتي يقوم عليها مشروع النَّهضة أو البديل الحضاري يجب ربطها بمنظومة من الممارسات العملية ، تكون في اجتهادات فقهية وعلمية تنصرف في اتِّجاه الإصلاح والتَّقويم وإعادة البناء الرُّوحي والمادِّي للأُمَّة الإسلامية، فالمشروع الحضاري يتطلَّب فُقهاء مُفكِّرين أو مُفكِّرين مُتفقِّهين... قادِرين على وضع آليات الاجتهاد، وخيارات بإمكانهم تحكيم الفقه ومُجابهة مُختلف المُعطيات المُتجدِّدة ومُتغيِّرات العصر المعرفية وغير المعرفية.

ولذا فإنَّ نجاح المشروع النَّهضوي مرهون بوجود رؤية تطبيقية فكرية وعملية واضِحة تمامًا قُبالة الوعي الإسلامي المُعاصِر.

كما أنَّ الأصولية النَّهضوية تقوم على فكرة التَّأصيل الإسلامي للخِدمة الاجتماعية، أي أنَّها تتعامل مع جُلِّ الظَّواهر والقضايا الَّتي يُعاني منها المجتمع، في إطار من التَّكامل بين الفكر الإسلامي الأصيل وواقع الحياة المُعاصِرة بِكُلّ مُتغيِّراتِها المُتناقِضة. وفي إطار التَّيار الشَّامل للتَّوجُّه الإسلامي، يتمُّ الانشغال بجميع إشكاليات وهموم المجتمع داخل جمعيات ومؤسَّسات المجتمع المدني الَّتي تُشكِّل الإطار التَّنظيمي والقانوني لمختلف الأحزاب الإسلامية لشرح برامجها السِّياسية ونشر فِكرها العقائدي في أوساط المجتمع(16)،وقد انشغل المثقَّفون والحركات الأصولية في مصر وفي المشرق العربي بالمجتمع والدَّولة وطالبوا بالتَّغيير في اتِّجاه أسلمتها، لكن إجماع دعاة الإسلام السِّياسي وجماعاته على هذا الهدف، تفرَّغت منه إشكالية التَّغيير الَّتي تُسمَّى عندهم بنظرية العمل الإسلامي ووقف برنامجهم على تساؤل هو ما السَّبيل لقيام دولة ومجتمع إسلامي؟، ومع بروز الصُّحوة الإسلامية شغل التَّساؤل حيِّز كبير في الفكر السِّياسي الإسلامي، ففي كتابي "الصَّحوة الإسلامية بين الجمود والتطرُّف" و"الحلّ الإسلامي فريضة وضرورة" للدَّاعية المصري "يوسف القرضاوي"، كتب في فصل عنوانه "السَّبيل إلى تحقيق الحلّ الإسلامي" عرض فيه لأربعة سُبُل رائِجة في ساحة العمل الإسلامي، هي(17):

سبيل الانقلابات العسكرية، سبيل الوعظ والإرشاد، سبيل الخدمات الاجتماعية، وسبيل التَّنظيم الجماعي-الجماهيري

وبنفس الاهتمام نجد دعاة آخرين، أمثال: محمد الغزالي في كتابه "مشكلات في طريق الحياة الإسلامية"، أو فتحي يكن في كتابيه "مشكلات الدَّعوة والدَّاعية" و"الحركة الإسلامية والعمل الإسلامي" وسعيد حوى في كتابه "دروس في العمل السِّياسي" والَّذي ألحَّ فيه على درس اعتبره أساسيًا وهو ضرورة المشاركة السِّياسية

في المجالس المنتخبة ومؤسَّسات الدَّولة بالانخراط فيها حتَّى ولو لم تكن تتوفَّر فيها الخصائص الإسلامية، وانقسم الخطاب الأصولي في المشرق إلى اتِّجاهين أو نظريتين في العمل الإسلامي: الاتجاه الأول تمثله "النَّظرية التَّرقُّبية" ويعتمد أسلوب المشاركة المعارضة بالأساليب الدُّستورية والقانونية (كنظام الإخوان المسلمين) ويمارس اللُّعبة السِّياسية بما فيها من المناورات والتَّحالفات مع الأحزاب الأخرى حتَّى العلمانية منها، وسلَّموا بأنَّ عملية تغيير المجتمع والدَّولة وأسلمتها عملية تحتاج إلى أجيال وإلى التَّربية، أمَّا الاتِّجاه الثَّاني الذي يوصف عادة بالتطرف مقارنة مع الإخوان المعتدلين فهم أكثر تشددا إلى جماعات مثل جماعة التكفير والهجرة، جماعة شباب محمد ،وهي جماعات اختارت كلها طريق الاقتحام والجهاد والعنف المسلح كوسيلة لتعبير عن ذاتها ومطالبها(18).

بالتالي تتحدَّد علاقة الحركات الإسلامية بالنُّظُم السياسية من خلال قضية الشَّرعية والمشروعية لكليهما معًا، وليس لواحدة دون الأخرى عندما تكون النُّظَم السِّياسية شرعية منتخبة من النَّاس دون تزوير فتصعد الحركة الإسلامية وتأخذ حقّ تمثيلها في المجالس النِّيابية في النُّظُم البرلمانية، وشرط النِّظام السِّياسي الاعتراف بالحركة الإسلامية حركة شرعية هو أن تنبذ العنف وتقبل قواعد العملية السياسية وتحوِّل شعاراتها إلى برامج سياسية(19).

يبرز دورها في الحياة السياسية في دعوتها المجتمعات المسلمة إلى الأخذ بالبديل الإسلامي في مواجهة الاجتياح العلماني،وأنَّها حاملة لمشروع التَّغيير الَّذي يستهدف قيام حركة الإحياء الإسلامي ذات العمق الإستراتيجي والرُّؤية الشَّاملة والكلِّية، الَّتي تسعى إلى تحقيق شمولية الإسلام في مناهجها وبرامجها، والعمل على استعادة ثقة الأمَّة بدينها، وتطهير المجتمع من البدع والانحرافات، وتكوين الطَّليعة

الواعية القادرة على حمل عبئ النَّهضة روحيًا، فكريًا، سياسيًا وتنظيميًا، ويسمح البرنامج السِّياسي والخطاب الدِّيني لجلّ الحركات والأحزاب الإسلامية بانكِشاف ملامحها الفكرية من حيث مدى وجود وعي جمعي لمختلف آرائِها وأطروحاتها السِّياسية، أو مدى اقتراب هذه التِّيارات من أصول العقيدة الإسلامية، إذ الدِّعاية السِّياسية والجانب النِّضالي -العملي- يُشير إلى وجود عدَّة تيارات ومذاهب وفرق دينية وسياسية(20).

ثالثا: جماعة الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية وربيع 2011.

عاشت مصر في الربع الأول من القرن العشرين كغيرها من الدول العربية حالة تعقد المشهد السياسي الداخلي والخارجي ، بسب الاستعمار البريطاني والهيمنة الخارجية، وهو ما أفرز في المقابل- خاصة عقب الحرب العالمية الأولى- كثيرا من الأحداث والمتغيرات ،التي أدت إلى خلق ظروف مهدت وساعدت على نشأة جماعة الإخوان المسلمين، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي(21):

الظروف السياسية:

الاحتلال البريطاني لمصر، ونظرة الشعب المصري للإسلام على اعتباره الإطار الإيديولوجي السياسي الأكثر قدرة على مواجهة الغزو الفكري والحضاري، وفشل المؤسسات السياسية المنبثقة عن ثورة 1919 في بلوغ هدف طرد الاستعمار الانجليزي ، وهو ما أدخل مصر في حالة ركود سياسي ، جعل الكثير من أبناءها يفقدون الأمل في تحقيق أهدافهم ، وبالتالي كان التوجه نحو البحث عن البديل الذي يلبي طموحاتهم ويحقق أهدافهم ، فوجدوا في الدعوة السلفية والعودة إلى الدين الطريق الأمثل لذلك.بالإضافة إلى إلغاء الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك عام 1924،أسهم في إقصاء شبه عام للإسلام السياسي، وأيضا زاد احتدام القضية

الفلسطينية من اهتمام المصريين بالشؤون الإسلامية لما لفلسطين من مكانة وأهمية دينية ،والدفاع عنها بالدعوة للعودة إلى الإسلام.

الظروف الاجتماعية والفكرية:

إن بروز نخب المهجر في المجتمع المصري أمثال طه حسين ، وأحمد لطفي السيد ، وسعيها لنشر الأفكار العلمانية ولد نزعة شعورية دينية ،تدعو إلى ضرورة الحفاظ على الموروث الديني والثقافي ،كما أن ضعف المؤسسات الدينية- كالأزهر الشريف – الذي زج بنفسه في الصراعات الدائرة بين مختلف القوى السياسية، ما جعله بعيدا في تفاعله مع المطالب الشعبية، وبروز الطرق الصوفية التي ابتعدت عن الإسلام الصحيح ،بالإضافة إلى ما أحدثته ثورة1919 من تحول عميق في المجتمع المصري، إذ تحول من مجتمع إسلامي شرقي إلى مجتمع مغترب تعالت فيه الأصوات التي تنادي بحقوق المرأة في العمل ونبذ الحجاب وانصراف الشباب عن التعليم الديني، بحجة المطالبة بالحريات وضرورة التحرر العقلي والانفتاح على مفاهيم جديدة.

الظروف الاقتصادية:

إن ارتباط الاقتصاد المصري بالنظام الرأسمالي العالمي جعل مصر تقع رهينة التبعية، وذلك ما انعكس سلبا على الواقع المصري، بحيث ازدادت نسب البطالة وتدنت مستويات المعيشة، وارتفاع نسبة النزوح الريفي، وهروب الفلاحين من الريف إلى المدن بحثا عن العمل، جعلهم يصطدمون بتناقضات الحياة في المدينة، فكان الانخراط في الجماعات الدينية سبيلا لمواجهة ما يحاك من أساليب وخطط تستهدف الدين الإسلامي ، كان من الضروري العمل على بناء مشروع حضاري فكري أساسه الإنسان وفي سبيل إصلاح سياسي واجتماعي لدولة والمجتمع.

وقد جاءت نشأة جماعة الإخوان المسلمين كرد فعل يستهدف إلغاء حركة التغريب في المجتمع المصري، بحيث دعا مؤسسها حسن البنا إلى نشر الدعوة الإسلامية وحث الشباب المصري على التعليم الديني، لمواجهة مخاطر الحضارة الغربية على قيم ومبادئ الهوية الإسلامية(22).

قام حسن البنا (1906- 1949) بتأسيس الجماعة في مدينة الإسماعيلية عام 1928، ثم انتقل بعد ذلك للقاهرة لنشر فكر وتعاليم الإخوان من مصر، وامتدادا إلى جميع الدول العربية الأخرى..و لجماعة الإخوان المسلمين امتدادات فكرية وسياسية مؤثرة في العالم الإسلامي، وتمكنت من الانتشار في العديد من البلدان العربية، سيما في سوريا عام 1935، ودول الخليج العربية عام 1941، والأردن عام 1943، وكل من فلسطين والعراق سنة 1946، ولبنان عام 1949 (23).

حددت الجماعة في نشاطها وفكرها السياسي مجموعة من المبادئ، التي تنطلق منها في ممارسة السياسة، أهم هذه المبادئ هي: الإيمان بالله، هو أساس كل فضيلة ونقطة انطلاق لحل جميع المشاكل، الشريعة هو نهج متكامل لجميع ميادين الحياة (السياسية، الاجتماعية...)، الدفاع عن الهوية الوطنية والاستقلال، احترام الحريات العامة والخاصة، إحداث إصلاح اجتماعي وسياسي، والنهوض بالاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية السياسية والاقتصادية للخارج (المساعدات العسكرية الأمريكية، تجميد اتفاقية كايب ديفيد مع إسرائيل.)(24)، وفي السمات الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين يعتبر الكاتب الأمريكي (كاري روسفسكي ويكام) أن الجماعة عبارة عن تنظيم بيروقراطي يحمل الكثير من التنوع الفكري والإيديولوجي والجيلي، وأنه حفاظا على توازنات القوى داخل الجماعة فان صفها القيادي يتفرع في ثلاث تيارات وهي(25):

أولا: تيار الدعوة:

يمثله جيل الشيوخ داخل الجماعة، أو الحرس القديم الذين حافظوا على التنظيم منذ الحقبة الناصرية إلى اليوم، ويركز هذا التيار على الأنشطة الدعوية والدينية والاجتماعية للجماعة وليس فقط الجانب السياسي.

ثانيا: تيار الواقعين المحافظين:

يقصد به تلك القيادات التي انخرطت في العملية السياسية، وفضلت المشاركة السياسية وتمثيل الجماعة في البرلمان والمجالس المنتخبة، ومن تلك الزعامات كل من: محمد سعيد الكتاتني ، محمد مرسي، وخيرت الشاطر...وغيرهم.

ثالثا: التيار الإصلاحي:

يقصد به (ويكام) الجيل الوسيط في الجماعة الذي نشط في الجامعات طيلة السبعينيات ثم أصبح مؤثرا في الثمانينات والتسعينات كالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، وحلمي الجزار ..

وأشار ويكام أن خصوصية هذا التيار تكمن في أنه يزداد حضورا في فترات الانفتاح السياسي، ويتراجع في أوقات القمع والبطش بالجماعة، ويبقى أن الهدف الأسمى للجماعة هو بقاء التنظيم.

تأثر أنصار الجماعة بالمفكر الإخواني سيد قطب الذي وصف في كتابه معالم في الطريق المجتمعات القائمة بالمجتمعات الجاهلية وغير الإسلامية، داعيا إلى ضرورة قيام مجتمع إسلامي يتخذ الشريعة منهج الحياة الكامل والشامل، كما حدث تحول كبير في الفكر الإسلامي للحركة الإسلامية خلال خمسينيات القرن الماضي، إذ تم ترجمة كتابات أبو الأعلى المودودي الباكستاني إلى العربية، وجعل تلك الكتابات تتوازى وتعزز كتابات المفكر سيد قطب لتجتمع وتتفق كلها على فكرة واحدة

تتمحور أساسا حول جاهلية المجتمع والحاكمية لله والدعوة إلى تغير نظام الحكم بالقوة، وهو ما كرست له ما سمي بالأفكار القطبية، التي لاقت رواجا في صفوف الإخوان المسلمين، وبالأخص المعتقلين منهم الذين انجذبوا لتلك الأفكار ورأوا فيها أداة إديولوجية نضالية ينبغي الإيمان بأنها سبيل نحو الحرية وبناء الخلافة الراشدة، ونتيجة هذا التأثير الفكري أن الجماعة تبنت فكرة العنف في الممارسة السياسية، فضلا عن كتابات أخرى أثرت في التطور الفكري للجماعة، والتي وصفت أنها كتابات ثورية رافضة للديمقراطية الغربية(26).

تعمل جماعة الإخوان المسلمين في نشر فكرها العقائدي- الإيديولوجي- على الأخذ بعدة وسائل واستراتيجيات تمثل مصدر قوتها وتوسعها على كافة أقاليم الجمهورية المصرية خاصة ، وفي جميع أنحاء البلدان العربية والإسلامية، وفي ما يلي تتلخص أهم استراتيجيات الإخوان لتعظيم قوتهم وزيادة نفوذهم وامتدادهم الفكري والديني، كما أنها تعتبرها أهداف واقعية تتحقق مرحليا في الزمان والمكان(27):

- **التربية والتكوين:**

ذلك بالحرص بدعوة الفرد لتحقيق الإرادة الصالحة، من خلال حسن أدائه للعبادات والتخلق بالخلق الإسلامي، وإتباع النظام الإسلامي في كل نواحي الحياة.

- **تكوين الأسرة المسلمة:**

يكون ذلك على الأسس والقواعد التي وضعها الإسلام، وإرشاد الزوجين إلى حقوقهم وواجباتهم في إطار بيئة إسلامية تكون فيها الأسرة المسلمة في تفكيرها وعقيدتها ، في خلقها وعاطفتها، وفي عملها وسلوكياتها، والعمل على الدعوة إلى تكوين حكومة إسلامية، وإقناع الناس بذلك من خلال التعبئة الدينية، التي تنطلق

من المساجد والجامعات والمدارس الدينية، وهدف الإخوان في ذلك الوصول بالأمة إلى الحكم بمناهج الإسلام تحقيقا للمصلحة العامة والخاصة.

وتقدم جماعة الإخوان نفسها على أنها صاحبة الفكر الإصلاحية ؛ والإطار الدعوي الحاضن لإصلاح الأمة، وأن مصادر قوتها تكمن في جوهر تكوينها وعناصرها، بحيث هذه التركيبة التي على أساسها تشكلت الجماعة، تقوم على(28):

- **دعوة سلفية:**

العمل على تقديم الفهم الصحيح للإسلام، والدعوة إلى العودة إلى معانيه الصافية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

- **طريقة سنة:**

ذلك بالحرص على الاقتداء بالسيرة النبوية والسلف الصالح، ولإتيان بالعقائد والعبادات.

- **حقيقة صوفية:**

أداء الأعمال والواجبات على أسس الخير طهارة النفس، والمواظبة على العمل الصالح ارتباطا بالله والخير، وتطهير القلب من الرجس والآثام.

- **هيئة سياسية:**

بالمطالبة بإصلاح سياسي هيكلي لنظام الحكم، وإعادة ترتيب العلاقة بين الأمة الإسلامية وغيرها من الأمم.

- **جماعة رياضية:**

من خلال العناية بصحة الأبدان، إذ يقول النبي صلى الله عليه وسلم **(إن لبدنك عليك حقا)**، وتكون هذه العناية بممارسة الرياضة والانخراط في التشكيلات والفرق الرياضية، مما يساعد الفرد المسلم على تحمل تكاليف الإسلام، من صلاة وصوم وحج...وغيرها من العبادات.

- **رابطة علمية وثقافية:**

الدعوة إلى اكتساب العلم والتثقيف، فالإخوان مدارس للتعليم والتربية على المنهج الإسلامي الصحيح.

- **شركة اقتصادية:**

فالإسلام يعنى بتدبير المال وكسبه، يقول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: (**نعم المال الصالح للرجل الصالح**)، ويقول أيضا:(**إن الله يحب المؤمن المحترف**).

- **فكرة اجتماعية:**

يحاول الإخوان أن تكون دعوتهم شاملة، من خلال العناية بأداء المجتمع الإسلامي، وعلاج انحراف الأمة عن دينها وقيمها الحضارية.

لذا يمكن القول أن متغيرات القوة والنفوذ عند الجماعة مصدرها فكرها وسلوكها السياسي، بمعنى أن الحديث عن مصادر قوة جماعة الإخوان المسلمين مرتبط أساسا بمدى استيعاب الجماعة ونخبها القيادية لمتطلبات الواقع السياسي المصري، ومختلف التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الدولة والمجتمع، بحيث كان للحراك السياسي الشعبي في 25يناير سنة 2011، دور بارز في استيضاح الرؤى السياسية لدى الجماعة ، ومدى القبول الجماهيري بأفكارها ذات الخلفية والمرجعية الدينية، وطريقة تعاطي الجماعة ومواكبتها للأحداث السياسية وانعكاساتها على منهجها الديني وخطها السياسي(29).

لقد عرفت الجمهورية العربية المصرية في 25 يناير 2011، حراكا شعبيا واحتجاجا ثوريا استهدف إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي، بحيث عمل الجمهور المصري العربي المحتج في الساحات والميادين على فرض الإرادة الشعبية، من خلال التغيير السياسي وإسقاط رأس نظام الحكم محمد حسني مبارك في الشارع – في ميدان التحرير- وسط القاهرة يوم 2011/02/11(30).

وقصد ملء الفراغ السياسي في السلطة تولى مجلس عسكري قيادة مصر- إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية، وقدم الإخوان المسلمين محمد مرسي مرشحهم الاحتياطي، الذي خاض سباق الرئاسة مع أحمد شفيق آخر وزراء الرئيس المخلوع حسني مبارك، وفي أواخر حزيران/يوليو2012 تم الإعلان رسميا محمد مرسي رئيسا للجمهورية المصرية بنسبة أصوات بلغت 51.73%، وعمد المجلس العسكري قبل تسليمه السلطة لمحمد مرسي حل البرلمان الذي تقوده أغلبية برلمانية من جماعة الإخوان، غير أنه وبمجرد تولي مرسي لشؤون الحكم أمر بإعادة البرلمان المنحل، ودعاه للانعقاد لكتابة دستور جديد لمصر، فكان ذلك إذانا ببداية صراع مفتوح بين مرسي والقادة العسكريين، وذهبت جماعة الإخوان المسلمين في خطاباتها السياسية للدفاع عن صلاحيات الرئيس الجديد أمام المجلس العسكري، وعن سياسات مرسي الداخلية والخارجية، والتي بدأت تصطدم بأصوات معارضة ترتفع وتعلو شيئا فشيئا مع نبض الشارع المصري(31).

وكان لوصول الدكتور محمد مرسي إلى سدة الحكم ردود أفعال متباينة، بحيث لم يرق لكثير من القطاعات المجتمعية السياسات المنتهجة من قبل حكومة هشام قنديل، إذ تكاثرت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في عمق المجتمع المصري، وهو ما ولد حالة احتقان وانفجار اجتماعي سياسي، جعلت نظام الإخوان يصاب بأزمة بنيوية من أبرز مظاهرها أن اعتبرت المعارضة السياسية فوز الإخوان برئاسة بمثابة غنيمة حرب، وهو ما خول لهم الاستيلاء على الدولة، وبالتالي صور لهم أن الدولة في أيديهم واعتبار فوزهم انتصار في غزوة الصناديق – بتعبير أحد المشايخ السلفيين المتحالف مع الإخوان المسلمين- وهذا التوجه الإخواني نحو السيطرة عل جميع مفاصل الدولة ، خلق جبهة معارضة قوية جعلت الرئيس مرسي معزولا

شعبيا، وشرعيته مهتزة تكاد تنهار،كما أتهم مرسي بإقصاء فريقه من المستشارين في الرئاسة، وإصدار قرارات سياسية حاسمة دون علمهم أو استشارتهم، وفي ذلك رأت المعارضة أن مرسي مجرد واجهة فقط للحكم، وجميع القرارات الصادرة عن الرئاسة مصدرها مكتب الإرشاد للجماعة، ودليل ذلك قرار نوفمبر 2012 أين أصدر مرسي إعلانا دستوريا يحتكر فيه السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتحصين قراراته حتى لا تخضع لمراجعة السلطة القضائية(32).

وعليه اعتبرت الكثير من القوى الشعبية والسياسية في دراسة تحليلية أجراها الكاتب ثروت الخرباوي بعنوان: (فقه ثورة الزلزال ...الزلزال وتوابعه وارتداداته – ملامح بدايات الثورة المصرية ومحطاتها)- قيادي سابق في جماعة الإخوان المسلمين – أن مظاهرات قامت ضد الممارسات القمعية الإجرامية للبوليس السياسي، وضد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورأى في تلك الأحداث ثورة عارمة شارك فيها جميع طوائف المجتمع المصري وملايين الناس من الطبقة المتوسطة والجماعات السياسية، فكانت ثورة بلا قيادة أو نخب ، لكن ما حدث أنه تم الاستيلاء عليها من قبل جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا آخر من دخلوها ، وأول من خرج منها إلى كرسي الرئاسة، ومع ممارسات الإخوان السياسية شكل ذلك صدمة مدوية لثورة، وسقوط لسقف طموحات الشباب والثوار في جميع أنحاء مصر وخارجها(33).

ولذا فان الرد الفعلي الحاسم اتجاه سياسة الحكم الإسلامي بقيادة مرسي تجسد ببروز دور الدولة الكوربوراتية (corporate state)، بحيث أن نمط الدولة الإدماجية (التعاضدية) التي تعتبر سلطة ودولة عميقة (deep state)، قد أسهمت في إسقاط حكم الإخوان ؛ من خلال تأسيس تحالفات بين رجال المال والأعمال

والإعلام ورموز النظام السابق وأجهزة الأمن والمخابرات، التي استطاعت تدبير انقلاب عسكري قاده وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وباركته الكنيسة والأزهر ومختلف القوى السياسية والشعبية، فكان يوم 30 يونيو2013 يوم حاسم ومفصلي أنهى حكم الإسلاميين في مصر(34).

خاتمة:

إن البحث في تاريخ الحركات والأحزاب الإسلامية جعلنا ندرك أن ظاهرة الإسلام السياسي ليست وليدة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تعرفه مختلف البلدان العربية والإسلامية في أواخر عام 2010 وبداية عام2011، وإنما المنطلق الفكري قد امتد من وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وانتهاء فترة الخلفاء الراشدين، وبروز فرق دينية وحزبية تدعو إلى عودة الخلافة وبناء الدولة الإسلامية.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الإسلام السياسي في البلدان العربية، والبحث في العمق التاريخي والسياسي الذي أوجد الظاهرة في الساحة السياسية للمجتمعات العربية والإسلامية، من خلال البحث في ملبسات صعود التيار السياسي الإسلامي إلى السلطة في مصر، وما قابل ذلك من ردود أفعال متباينة بين متحفظ ورافض، وآخر متوجس ومنتظر مآل الأمور في ظل حكم الإسلاميين.

يمكن القول أنه تم التوصل لمجموعة النتائج التالية:

- إن صعود تيار الإسلام السياسي في مصر ـ بعد الأحداث الشعبية والاحتجاجات في25 يناير 2011م، جاء نتيجة فساد نظام الحكم، وغياب بديل حقيقي يرتضيه الشعب المصري.

- إن توظيف المتغير الديني في الخطاب السياسي، أسهم في اتساع القاعدة الشعبية للحركات والأحزاب الإسلامية، وجعل فكرها السياسي يتعمق أكثر داخل المجتمع.
- إنفراد جماعة الإخوان المسلمين بسلطة القرار، جعلها تعيش في عزلة سياسية، ومنبوذة شعبيا.
- وقوع أزمة خطاب داخل الجماعة، بين مكتب الإرشاد والرئاسة جعل الجماعة تقع في تناقضات سياسية، أفرزت توجسا وتخوف المحيط الداخلي والخارجي من حكم الإسلاميين في مصر.
- لقد كان للدولة العميقة في مصر- دورا حاسما في وضع حد لحكم الإسلاميين، وعزل الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين من الحياة السياسية واعتبارها منظمة إرهابية.

الهوامش والمصادر:

(1): لويس برنادو، **أزمة الإسلام**، ترجمة: حازم مالك محسن، (العراق: دار ميزوبوتاميا،، 2013). ص.43.
(2): نفس المرجع، ص 45.
(3): أحمد شوقي الفنجري، **كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية**، (مصر: الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ،1990)، ص.14.
(4): لؤي صافي، **الحرية والمواطنة والإسلام السِّياسي**،(دب: دار المجتمع المدني والدُّستور، ط1، 2012)،ص86.
(5): محمد سعيد العشماوي، **الإسلام و السِّياسة**،(لبنان: مؤسَّسة الإنتشار العربي، ط1، 2004).ص 25.
(6): نصر حامد أبو زيد، **اليسار الإسلامي**، (فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدِّراسات الدُّولية، 2004)، ص.19.
(7): عبد الرَّحمان خليفة، **في علم السِّياسة الإسلامي**،(مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989)،ص.52.
(8): محمد عوض ألهزايمة، **الفكر السِّياسي العربي الإسلامي**،(الأردن: دار الحامد للنَّشر والتَّوزيع،2007)،ص.54.
(9): صلاح الصَّاوي، **التعدُّدية السِّياسية في الدَّولة الإسلامية**،(دب: دار الإعلام الدُّولي، د س)، ص31.
(10): أنترناشويل كرايسز جروب، **تفهُّم التوجّه الإسلامي**، تقرير كرايسز جروب، رقم 37 حول الشَّرق الأوسط/ شمال إفريقيا، (2آذار(مارس)2002)، ص2.
(11): أوليفيه روا،، **تجربة الإسلام السِّياسي**، ترجمة: نصير مروة،(لبنان: دار السَّاقي، ط2، 1992) ص،41.
(12): لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص.38-40.
(13): عبد الوهاب المؤدب، **أوهام الإسلام السياسي**، ترجمة: محمد بنيس، (لبنان: دار النهار للنشر، 2002)، ص 11.
(14): محمد كمال حسن، **ملامح تطبيقية في منهج الإسلام الحضاري**، ترجمة ومراجعة عبد العزيز برغوث ويونس صوالي،(الكويت: وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلامية،2008)،ص 73.
(15): عماد الدِّين خليل، "ملاحظات حول المشروع الحضاري"، **مجلَّة إسلامية المعرفة**، العدد التَّاسع، 1977، ص، ص.110-112.
(16): المعهد العالي، "توصيات المؤتمر العربي الثَّالث للتَّأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية"، **مجلّة إسلامية المعرفة**، العدد الثَّالث، 1977، ص.222.
(17): إبراهيم أعراب، **الإسلام السِّياسي والحداثة**، (لبنان: إفريقيا الشَّرق، 2000)ص، ص.76-78.
(18): المرجع نفسه.
(19): مركز الإمارات للدِّراسات والبحوث الإستراتيجية، **"الحركات الإسلامية وتأثيرها في الاستقرار السِّياسي في العالم العربي"**،(أبو ظبي: مركز الدِّراسات والبحوث الإستراتيجية ،2002)ص 83.
(20): عبد العزيز برغوث، "فلسفة المشروع الحضاري"، **مجلَّة إسلامية المعرفة**، العدد السَّادس، 1977، ص153.
(21): برهان عادل يوسف دويكات، **"الدَّولة المدنية عند الإخوان المسلمين وآثارها على شكل الدَّولة والنِّظام السِّياسي في مصر"**،رسالة ماجستير في التَّخطيط والتَّنمية السِّياسية،(فلسطين: جامعة النَّجاح الوطنية نابلس، 2013)،ص 74.

(22): عبد العظيم رمضان، **الإخوان المسلمين والتَّنظيم السرِّي**،(مصر: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب،ط2،1993)،ص.25.

(23): بشَّار حسين يوسف ووجيه عفدو علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية"، **مجلَّة أبحاث كلية التَّربية الأساسية**،العدد1،(2011)، ص.551.

(24): baghgat korany, egypt's overdue reform: A prototype of the middle east to come? (Egypt: American university in cairo, Egypt). P2.

(25): كاري روسفسكي ويكام، **الإخوان المسلمين... تطوُّر حركة إسلامية**، عرض: خليل العنَّابي،(الولايات المتَّحدة الأمريكية: مطبوعات جامعة رنيستون،2013)،ص.4.

(26): بشار حسن يوسف، "الجماعات الإسلامية في مصر في عهد محمد أنور السَّادات"، **مجلَّة أبحاث التَّربية والعلم**، العدد2،(2008)،ص.54.

(27): محمد عسَّاف، **مع الإمام الشَّهيد حسن البنَّا**،(مصر: الهيئة العامَّة لمكتبة الإسكندرية،1993)،ص.210.

(28): علي عبد الحليم محمود، **وسائل التَّربية عند الإخوان المسلمين**،(مصر: دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر، ط4 ،1990)،ص.98.

(29): شعلال مفتاح عبد الباسط، السِّياسة الخارجية المصرية في عهد الرَّئيس المصري محمد مرسي، مذكِّرة ماستر(الجزائر: جامعة بومرداس،2013)،ص.76.

(30): خالد كاظم أبو دوح، **ثورة 25 كانون الثَّاني/يناير في برِّ مصر... محاولة للفهم السُّوسيولوجي**،(مصر: جامعة صوهاج ، د س)،ص29.

(31): لوراكوكو، "الرَّئيس المصري الجديد"،(10 يوليو 2012)، <<www.cimicweb.org>>.

(32): سامح فوزي، "الجماعة المعزولة"، **مجلَّة العرب الدُّولية**، العدد1586، (أغسطس-آب2013)، ص.28.

(33): جريدة العرب،"ربيع الغرب ماله وما عليه" في ندوة بالكويت، العدد9139، 2013/01/15،ص.7.

(34): إمان أحمد رجب وخالد حنفي وآخرون، "الدَّولة: الأطر التَّحليلية لفهم التَّحوُّلات الكبرى في مراحل ما بعد الثَّورات"، **ملحق مجلَّة السِّياسة الدُّولية**، العدد 189،(يوليو2012)،ص.8.